

Distr.
GENERAL

A/RES/52/208
27 February 1998

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/52/627)]

٢٠٨/٥٢ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية: عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(١)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٣)،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية البلدان الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ في اجتماعهم السنوي الحادي والعشرين المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧^(٤)، والبيان الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن اجتماع وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ورؤساء وفودها في دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين^(٥)، والإعلان المتعلق بالتصنيع في أفريقيا الذي اعتمده مجلس رؤساء دول وحكومات بلدان منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الثالثة والثلاثين^(٦)، المعقودة في هراري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧^(٧)، بشأن أهمية التنمية الصناعية بالنسبة للبلدان النامية، وبالأخص في أفريقيا، والدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا الصدد،

(١) القرار د إ - ٣/٨٨، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثاني.

(٤) A/52/460، المرفق.

(٥) A/52/447-S/1997/775، المرفق؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون،

ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، الوثيقة S/1997/775.

(٦) A/52/465، المرفق الثاني، الوثيقة (XXXIII) AHG/Decl.4.

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٩٤/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، وقرارها ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه التصنيع كعنصر أساسي في دعم النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في أفريقيا، وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة وللمقررات في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، فضلاً عن دوره في تيسير جهود القضاء على الفقر، وإدماج المرأة في عملية التنمية وإتاحة فرص العمل المنتجة،

وإذ تسلم بازدياد دور مجتمع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تعزيز العملية الدينامية لتطوير القطاع الصناعي،

وإذ تحيط علماً بخطة العمل للتحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة في اجتماعه الثالث عشر المعقود في أكرا في أيار/ مايو ١٩٩٧^(٧)،

وإذ تؤكد الحاجة المستمرة إلى تعبئة موارد كافية من خلال مبادرات محلية ودولية لتنفيذ برنامج العقد الثاني، بما في ذلك إيجاد مناخ ملائم للاستثمار المباشر الأجنبي وتطوير القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإذ تسلم بحاجة البلدان الأفريقية إلى استخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)^(٨)؛

٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تدعم تنفيذ برنامج العقد الثاني وخطة العمل للتحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، مع مراعاة نتائج استعراض منتصف المدة لعقد التنمية الثاني؛

٣ - تدعو البلدان المانحة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص إلى المشاركة في اجتماع للمانحين ستعقده منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية بقيادة مصرف التنمية الأفريقي وبالتعاون مع البنك الدولي؛

(٧) انظر A/52/480، الجزء الخامس - جيم.

(٨) A/52/480.

٤ - تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقا لولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها المتفق عليها، أن تؤيد برامج البلدان الأفريقية الرامية إلى تكثيف وتوسيع التعاون الصناعي فيما بينها؛

٥ - تحث البلدان الأفريقية الأعضاء على أن تدرج أهداف التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا في خططها الوطنية وأن تستحدث القدرة المؤسسية اللازمة لإنشاء آليات لمتابعة البرامج والمشاريع ورصدها بحيث يشمل ذلك إشراك القطاع الخاص في ذلك عند الاقتضاء؛

٦ - تطلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرهما من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعمل، بما يتفق مع ولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها المتفق عليها وعلى نحو وثيق مع الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الإنتاج الصناعي والتنمية الصناعية؛

٧ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقا لولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها المتفق عليها، إلى تعزيز تعاونهما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمانحين بغية تعجيل تنفيذ العقد الثاني وتحقيق أهدافه؛

٨ - تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار".

الجلسة العامة ٧٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧